

المجلس التنفيذي UN HABITAT
لبرنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم
المتحدة للمستوطنات البشرية
الدورة الأولى (المستأنف)

نيروبي، ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
جلسة إحاطة بشأن حالة تنفيذ القرارات
والمقررات التي اتخذت خلال الدورة الأولى
لجمعية موئل الأمم المتحدة

التقرير المرحلي للمديرة التنفيذية بشأن تنفيذ القرارات والمقررات التي اتخذت خلال الدورة
الأولى لجمعية موئل الأمم المتحدة

موجز

يقدم هذا التقرير حالة تنفيذ القرارات وأحد المقررات التي اتخذت في الدورة الأولى لجمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (جمعية موئل الأمم المتحدة)، وهي القرار ٢/١ المتعلق بالمبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً؛ والقرار ٣/١ بشأن تعزيز بناء القدرات من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والأبعاد الحضرية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ والقرار ٤/١ بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من أجل دعم إيجاد مدن ومستوطنات بشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛ والقرار ٥/١ بشأن تعزيز الروابط الحضرية الريفية من أجل الحضرة والمستوطنات البشرية المستدامة؛ والمقرر ٣/١ بشأن ترتيبات الانتقال نحو الهيكل الإداري الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

القرار ٢/١ - بشأن المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً

١- بحلول آب/أغسطس ٢٠١٩، رُفعت المبادئ التوجيهية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأكثر أماناً على الموقع الشبكي لموئل الأمم المتحدة. وسينشرها الموئل قبل الاجتماع الأول المستأنف للمجلس التنفيذي.

٢- وبالإضافة إلى ذلك، عقد موئل الأمم المتحدة أول اجتماع لفريق عامل غير رسمي لوكالات الأمم المتحدة على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمعني بالتنمية المستدامة، المنعقد في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٩ في نيويورك. وسيقدم الفريق العامل غير الرسمي تقريراً عن اعتماد المبادئ التوجيهية وسيبدأ الخطوات لإعداد مذكرة مفاهيمية، تتضمن التكاليف المالية، بشأن تنفيذ عملية لاستعراض المبادئ التوجيهية بطريقة تمكّن الدول الأعضاء من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وفي اجتماع عقده الفريق العامل غير الرسمي في مقر منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وافق الفريق العامل على إدراج إطار برنامجي ومصفوفة مؤشرات على أساس المبادئ التوجيهية في المذكرة المفاهيمية لعرضها على المجلس التنفيذي في دورته في عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، وافق الفريق على أن يراعي ثلاث عمليات مترابطة كجزء من عملية استعراض المبادئ التوجيهية: (١) تعزيز برنامج المدن الأكثر أماناً في موئل الأمم المتحدة؛ (٢) وتحديد البلدان الرائدة لقيادة تنفيذ المبادئ التوجيهية في أطر سياساتها الحضرية الوطنية وفي استراتيجيات تطوير المدن ونموها؛ (٣) وتبني تركيز مكثف على التقدير وتقييم الأثر.

٣- وفي الفترة التي تسبق الدورة القادمة للمنتدى الحضري العالمي، ستُوزع دراسة استقصائية على الإنترنت على الأعضاء لتقييم السياقات المحددة والنهج الحالي للسلامة في المدن والمستوطنات البشرية، بغية تشجيع إجراء مزيد من الحوار والتعاون مع السلطات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك من المجتمع المدني، من أجل مواصلة تنقيح نهجها الرامية إلى إيجاد مدن ومستوطنات بشرية أكثر أماناً بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية. وكذلك سيتم الاسترشاد بالتعليقات في مواصلة إعداد المذكرة المفاهيمية لعملية الاستعراض.

٤- وتمشياً مع استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التنمية الحضرية المستدامة، سيُعقد في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ اجتماع ثان للفريق العامل غير الرسمي لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها العاملة في مجال منع الجريمة وتحقيق الأمن في المدن لمتابعة الإطار البرنامجي ومصفوفة المؤشرات ولتبادل برامجها الجارية وخبراتها في جعل المدن والمستوطنات البشرية أكثر أماناً. وسينظر الفريق العامل غير الرسمي الثاني في الخطوات اللازمة لإعداد إطار مشترك بين الوكالات لدعم موئل الأمم المتحدة كنقطة محورية في منظومة الأمم المتحدة للتحضر المستدام في تنفيذ المبادئ التوجيهية. ويعد موئل الأمم المتحدة منشوراً عن قيمة وتنفيذ نهج المدن الأكثر أماناً، استناداً إلى خبراته ودروسه العملية، على أن يتقاسمها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٥- وتمشياً مع الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، التي تحدد السلامة كموضوع شامل، يستكشف موئل الأمم المتحدة طرقاً عملية لمتابعة استخدام وتطبيق المبادئ التوجيهية للتنفيذ الفعال لبرنامج المدن الأكثر أماناً والسعي إلى تعزيز الشراكات مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، والسلطات المحلية والرابطات، والاتحادات المهنية الدولية ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية، والمجموعات الرئيسية الأخرى. ويجري جمع مشروع أول لمؤشرات السلامة في المدن للاسترشاد به في هذا العمل.

القرار ٣/١ - بشأن تعزيز بناء القدرات من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والأبعاد الحضرية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٦- طلبت جمعية موئل الأمم المتحدة، في القرار ٣/١، إلى المديرية التنفيذية أن تعد مشروع استراتيجية لتعزيز التنسيق في مجال بناء القدرات باعتبار ذلك مهمة شاملة لقطاعات متعددة تستند إلى نهج متكامل لبناء القدرات، مع إجراء مشاورات شاملة للجميع تراعي احتياجات الدول الأعضاء، في نطاق الموارد المتاحة، وهو ما يمكن أن يدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية لتطوير وتنفيذ برامج بناء القدرات. ودعت الجمعية أيضاً الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات طوعية في تلك الاستراتيجية.

٧- ويمكن تعريف بناء القدرات على أنه عملية تغيير تتكون من مجموعة من أنشطة التعلم يقوم فيها الأفراد والمؤسسات بتنمية واكتساب المعارف، والمهارات، والدراية، والأساليب والأدوات التي تعزز قدراتهم على التدخل بفعالية في البيئة التي يعملون بها وتحويلها وتحسينها.

٨- ونظم فرع البحوث وتنمية القدرات في موئل الأمم المتحدة اجتماعاً غير رسمي خلال فترة الغداء في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، بعد اختتام جمعية موئل الأمم المتحدة. وركزت الجلسة التفاعلية على بناء القدرات كوسيلة بالغة الأهمية لتنفيذ ولاية موئل الأمم المتحدة، واستعراض وعرض الأعمال الجارية لتنفيذ وظائف بناء القدرات التي يتولى الفرع مسؤوليتها. وكشف العرض والمناقشات التي تلتها عن أن بناء القدرات يُنفذ عبر المنظمة بطرق مختلفة. ففي عام ٢٠١٨، كانت هناك حلقات دراسية وحلقات عمل واجتماعات أفرقة خبراء ودورات تدريبية نظمها موئل الأمم المتحدة لمدة ٥٠ يوماً سنوياً، على النحو المشار إليه في تقرير برنامج عمل عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، فإن الكم الهائل من العمل الذي يُضطلع به يفشل في تحقيق أهدافه بسبب عدم المواءمة الكافية والحاجة إلى تحسين التكامل والتنسيق.

٩- وخلال الجلسة، استُخدم اختبار تفاعلي عن طريق الهواتف المحمولة لجمع تعليقات من المشاركين بشأن آرائهم وتجاربهم في مجال بناء القدرات. وأكدت جلسة استراحة الغداء أنه بالرغم من تحقيق موئل الأمم المتحدة العديد من الإنجازات في هذا الصدد، فمن الممكن إنجاز المزيد لتحقيق تأثير أكبر في الأجل البعيد على المعارف والمهارات والتعلم على مستوى البلدان والمدن.

١٠- وأعاد فرع البحوث وبناء القدرات النظر في معظم أعمال بناء القدرات المنجزة على مدار السنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك دراسة عن مراكز الامتياز داخل منظومة الأمم المتحدة وتحليل للطرق التي نُفذت من خلالها وظائف بناء القدرات في منظمات مختلفة. وأعد الفرع أيضاً مذكرات مفاهيمية تركز على برنامج واستراتيجية لبناء القدرات على الصعيد العالمي، قدما إلى الفريق الاستشاري المعني بالمشروع، مما أدى إلى تلقي تعقيبات إيجابية من المشاركين في الاجتماع.

١١- وكجزء من قائمة الجرد الداخلية للممارسات والتجارب في مجال بناء القدرات عبر وحدات موئل الأمم المتحدة، أُجريت دراسة استقصائية على الإنترنت وأُرسلت إلى جميع الموظفين في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٩. ومن شأن هذه الدراسة الاستقصائية أن تمكن موئل الأمم المتحدة من رسم خريطة عمق ممارسات بناء القدرات في البرنامج، وهو ما سيضع الأساس لإعداد استراتيجية مستنيرة ومتكاملة ومنسقة لبناء القدرات. ولا تزال هذه الدراسة الاستقصائية جارية.

١٢- وفي الوقت الحالي، يجري إعداد مشروع أولي للاستراتيجية، تراعي إعادة الهيكلة الجارية والتغيير الجاري على مستوى المنظمة. وفي إطار هذه العملية، يتواصل موئل الأمم المتحدة مع مختلف الشركاء في مجال بناء

القدرات، بما في ذلك الجامعات ومؤسسات التدريب الوطنية والدولية ومراكز البحوث والشركاء الرئيسيين من الأمم المتحدة. وتتضمن هذه الفئة الأخيرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وكذلك مبادرة الجامعات الشريكة لموئل الأمم المتحدة، ومبادرة مؤسسات التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة، وشراكة الأمم المتحدة الموحدة للتعليم في مجال تغير المناخ.

١٣- وستُنظم جلسة تفاعلية مع ممثلي الدول الأعضاء في نيروبي لتبادل الآراء والأفكار من أجل إثراء محتوى ونهج استراتيجية بناء القدرات.

القرار ٤/١ - بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من أجل دعم إيجاد مدن ومستوطنات بشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

١٤- تتضمن الأولويات الرئيسية الواردة في القرار ٤/١ تنفيذ استراتيجية جنسانية ذات شقين لتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العمل المعياري والتنفيذي لموئل الأمم المتحدة ووضع سياسات وبرامج لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتُنمَح الأولوية أيضاً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل البرنامج.

١٥- ولضمان تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نحو مؤثر، قامت فرقة الشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان بدور نشط في عمليات الإصلاح المختلفة، بما في ذلك في وضع الصيغة النهائية للوثائق المتعلقة بالخطة الاستراتيجية، من قبيل إطار النتائج، وفي إعادة الهيكلة التنظيمية الشاملة وإصلاح نُظم البرمجة. وتعمل وحدة المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في الوقت الحالي على تطوير عدد من النظم والعمليات المُحدثة لاقتراحها على المديرية التنفيذية لضمان إدماج قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وكذلك قضايا الإدماج الاجتماعي، بشكل أكثر فعالية في جميع مراحل دورات تطوير المشاريع، بدءاً من التحليل الأولي والتصميم والصياغة ووصولاً إلى التنفيذ والرصد والتقييم النهائي.

١٦- ويجري الآن كذلك تنقيح العلامات الشاملة القائمة وتطوير علامات جديدة للإدماج الاجتماعي. وتهدف هذه المبادرات إلى تمكين الزملاء في موئل الأمم المتحدة من اكتساب فهم واضح ومباشر لكيفية النظر في قضايا الإدماج الاجتماعي في عملهم، بما في ذلك القضايا المتعلقة بنوع الجنس، والشباب، وحقوق الإنسان، وكبار السن، والأطفال وذوي الإعاقة. ولتعريف الزملاء بهذه المبادرات والأدوات، تقوم الفرقة بتصميم حملة داخلية وإذكاء الوعي بقضايا الإدماج الاجتماعي.

١٧- ومع بدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، تخطط فرقة المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان لزيادة برمجتها الخاصة بالاعتبارات الجنسانية من خلال تخطيط مشاريع ذات نتائج جنسانية محددة. وتتضمن الأولويات المحددة في هذا السياق مشاريع وأعمال محددة مُدرجة في الأولويات الحالية لموئل الأمم المتحدة بشأن التخطيط الحضري، والمساحات العامة، والإسكان، والسلامة، والتنقل، والأشخاص المتنقلين (على سبيل المثال اللاجئون والنازحون داخلياً والمهاجرون) والمساعدة الإنسانية في حالات النزاعات وحلول الطاقة المستدامة. وستُعد مقترحات بعد إجراء المزيد من المشاورات المتعمقة مع الزملاء في موئل الأمم المتحدة والشركاء المتعاونين معه، وستستهدف في البدء مشاريع في البرامج الأكبر حجماً، بما في ذلك المشاريع المنفذة في الصومال وأفغانستان.

١٨- وسلط اعتماد القرار ٤/١ كذلك الضوء على ضرورة مشاركة موئل الأمم المتحدة بشكل مجدي مع الشركاء من أجل تحسين الكفاءة وتحقيق تأثير أكبر. ومنذ اعتماد هذا القرار، ظل موئل الأمم المتحدة يركز على

زيادة الانخراط مع الشركاء في سياق تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ويشمل ذلك المشاركة داخل منظومة الأمم المتحدة، حيث يدعم الممثل إنشاء مركز دولي رائد معني بالاعتبارات الجنسانية في نيروبي إلى جانب كيانات الأمم المتحدة الأخرى، لاسيما مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكذلك يشارك رؤساء المنظمات الدولية والرؤساء الإقليميون والدول الأعضاء الممثلة بسفرائهم أو رؤساء بعثاتهم الموجودة في نيروبي. وفي هذا الصدد، يتابع موئل الأمم المتحدة إمكانية البرمجة المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تطوير أسواق مستدامة وإدارة النفايات. وأُجريت بالفعل تقييمات أولية في هذا الصدد.

١٩- وتمثل أولوية موئل الأمم المتحدة حتى نهاية عام ٢٠١٩ في هذا السياق في تعزيز الشراكات القائمة مع كيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين والمشاركة مع شركاء جدد. وعلاوة على ذلك، ستشجع المشاركة الفعالة للشركاء، بما في ذلك القيادات النسائية، مع السلطات المحلية والمجتمع المدني أثناء مواصلة الاستعدادات للدورة العاشرة للمنتدى الحضري العالمي. وتمثل أولوية موئل الأمم المتحدة في هذا الصدد في ضمان المشاركة الفعالة والشاملة والمتنوعة للنساء والمجموعات الأخرى في المنتدى العاشر، وبالتالي ضمان تحقيق نتائج مجدية فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية. ويعتزم موئل الأمم المتحدة مواصلة شراكته مع الدول الأعضاء لضمان منح الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٠- وفي القرار ٤/١، حثت الجمعية المديرية التنفيذية على دعم الفريق الاستشاري المعني بقضايا المساواة بين الجنسين والاستفادة منه على الوجه الأمثل. ويتولى الفريق الاستشاري المسؤولية عن إسداء المشورة للمديرية التنفيذية بشأن جميع القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، داخل الوكالة وخارجها، وتحديد القضايا والاتجاهات العالمية الناشئة. وحافظ موئل الأمم المتحدة على التعاون الوثيق مع الفريق الاستشاري، وكان آخر أنشطة التعاون في سياق إعداد الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ والوثائق المرتبطة بها، بما في ذلك إطار النتائج. ويقدر موئل الأمم المتحدة مساهمة الخبراء في الفريق الاستشاري التي عززت تركيز الوثائق المصاحبة على الاعتبارات الجنسانية. وللمضي قدماً، سيواصل الفريق الاستشاري أداء دور رئيسي، بما في ذلك في تنظيم الدورة القادمة للمنتدى الحضري العالمي، التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠٢٠. ومن المتوقع أن يواصل الفريق الاستشاري دعم موئل الأمم المتحدة في ضمان المشاركة الشاملة والمتنوعة وإشراك أصحاب المصلحة الذين يؤدون دوراً نشطاً في تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والإدماج الاجتماعي.

٢١- ويسعى هذا القرار إلى ضمان تعميم منظورات المساواة بين الجنسين ومواصلة تجسيدها في جميع سياسات موئل الأمم المتحدة وبرامجه ومشاريعه. وأخيراً، طلبت الجمعية في نفس القرار إلى موئل الأمم المتحدة أن يضع وينفذ نسخة محدثة للسياسة والخطة المنقحتين للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التنمية الحضرية والمستوطنات البشرية. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، أُجري آخر تقييم للسياسة والخطة المتعلقين بالاعتبارات الجنسانية في عام ٢٠١١، وتنص خطة العمل لعام ٢٠٢٠ على إجراء تقييم آخر.

القرار ٥/١ - بشأن تعزيز الروابط الحضرية الريفية من أجل الحضرنة والمستوطنات البشرية المستدامة

٢٢- في القرار ٥/١، طلبت الجمعية إلى المديرية التنفيذية أن تقوم، بالتشاور مع المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، بوضع الآليات، في نطاق الموارد المتاحة، من أجل تعزيز الروابط الحضرية والريفية، ودعت المجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة إلى النظر في خيارات التنفيذ الممكنة. واستجابة لذلك، جمع موئل الأمم المتحدة الموارد اللازمة لتنفيذ مشروع يستند إلى التوجيهات الواردة في الوثيقة المعنونة "الروابط الحضرية الريفية: المبادئ التوجيهية وإطار

العمل للنهوض بالتنمية الإقليمية المتكاملة“، ويُطبق المشروع حالياً في تسعة دول في أفريقيا. وتهدف المشاريع إلى وضع توصيات لإدماج الروابط الحضرية الريفية في السياسات الحضرية الوطنية. ولا يزال معظم البلدان في مرحلة التصميم سواء على الصعيد الوطني أو دون الوطني.

٢٣- وفي القرار ٥/١، شجعت الجمعية بقوة الدول الأعضاء على أن تأخذ في الاعتبار الروابط الحضرية الريفية في سياسات وعمليات التخطيط الإنمائية الوطنية ودون الوطنية لكل منها، من أجل تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، بما في ذلك الأراضي المحيطة بها. والتمست البلدان التسعة التي تتلقى الدعم المساعدة من موئل الأمم المتحدة في تصميم السياسات الحضرية الوطنية وسلطت الضوء على الفجوة الحضرية الريفية باعتبارها إحدى القضايا السياساتية الرئيسية التي يتعين معالجتها. ويمثل حساب التنمية التابع للأمم المتحدة مصدر التمويل لتنفيذ المشروع في جمهورية تنزانيا المتحدة وغينيا والكاميرون والنيجر. وفي موزامبيق، يُمول الدعم من الوكالة الكتلونية للتعاون الإنمائي في إسبانيا. ويُقدم التمويل لبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال ومالي من وكالة أندالوسا الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي.

٢٤- وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية إلى المديرية التنفيذية أن تقوم، في نطاق الموارد المتاحة، بإذكاء الوعي لدى الدول الأعضاء والسلطات المحلية فيما يتعلق بأثر الروابط الحضرية الريفية على الحضنة المستدامة والتماسك الإقليمي والتنمية الوطنية. واستجابة لذلك، يعمل موئل الأمم المتحدة على تطوير أدوات وإرشادات ومواد لتعزيز الوعي بأهمية تلك الروابط ولتقديم الدعم ذي الصلة للبلدان في وضع سياساتها وخططها واستراتيجياتها. وتتضمن الموارد أدلة تدريب، ومنشورات، وموقعاً شبكياً بشأن الروابط الحضرية الريفية، وأدلة مواضيعية، ورسائل إخبارية، وترجمات بسبع لغات لمنشور المبادئ التوجيهية للروابط الحضرية الريفية، ومواد للدعوة والمشاركة في المؤتمرات. ويمكن الاطلاع على جميع المواد والمعلومات المتعلقة بجميع الأحداث المتعلقة بذلك المنشور على الموقع الشبكي للروابط الحضرية الريفية^(١). وسُيعقد المنتدى الدولي الأول بشأن الروابط الحضرية الريفية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ بالتعاون مع الحكومة المحلية لمقاطعة سونغيانغ، الصين، لإذكاء وعي الدول الأعضاء بهذا الموضوع.

٢٥- وفي القرار ٥/١، طلبت الجمعية أيضاً إلى المديرية التنفيذية، بالتعاون مع الشركاء المناسبين، أن تنشر وتناقش الممارسات والسياسات الجيدة المتصلة بأثر الروابط الحضرية والريفية، والتي يمكن تكرارها في بلدان أخرى. واستجابة لذلك، أُعد الإصدار الأول من خلاصة وافية لأفضل الممارسات في الروابط الحضرية الريفية، تتألف من سبعة مشاريع يتقاسمها الشركاء، ويجري استعراضه من المؤلفين قبل وضع الصيغة النهائية عليه ونشره. وأُرسلت دعوة إلى إجراء دراسات حالة إلى أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين للمساعدة على تصميم الإصدار الثاني من الخلاصة. ويقوم موئل الأمم المتحدة أيضاً بتطوير منبر لتبادل أفضل الممارسات من بلدان المشروع التسعة.

٢٦- وأخيراً، طلبت الجمعية في القرار نفسه إلى المديرية التنفيذية أن تقوم، بالتشاور مع الشركاء المناسبين وفي نطاق الموارد المتاحة، بمساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في وضع السياسات والبرامج الرامية إلى معالجة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. واستجابة لذلك، شرع موئل الأمم المتحدة وشركاؤه في إعداد دليل مواضيعي بشأن تعميم الروابط الحضرية الريفية، وإطار يمكن للدول الأعضاء استخدامه عند تصميم واستعراض سياساتها. ويجري أيضاً إعداد دليل آخر بشأن إدماج الهجرة والمساعدة الإنسانية في السياسات الحضرية الوطنية.

(١) <https://urbanrurallinkages.wordpress.com/>

المقرر ٣/١ - بشأن ترتيبات الانتقال نحو الهيكل الإداري الجديد لموئل الأمم المتحدة

٢٧- عملاً بالمقرر ٣/١ بشأن ترتيبات الانتقال نحو الهيكل الإداري الجديد لموئل الأمم المتحدة، سيتلقى المجلس التنفيذي على أساس استثنائي تقرير عام ٢٠١٩ بشأن الدورة الكاملة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩. وأدرجت مسألة التوقيت الذي ينبغي أن يتلقى فيه المجلس التنفيذي تقرير عام ٢٠١٩ في جدول الأعمال المؤقت للاجتماع المستأنف للمجلس الذي سيعقد يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وأوصى مكتب المجلس التنفيذي بأن يكون هناك بند يتناول التقرير السنوي لعام ٢٠١٩ لإدراج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ في جدول الأعمال المؤقت في الاجتماع السنوي للمجلس في آذار/مارس ٢٠٢٠.

٢٨- وفيما يتعلق بسياسة إشراك أصحاب المصلحة في موئل الأمم المتحدة، وفقاً لطلب مجلس الإدارة في قراره ٧/٢٦، توصي المديرية التنفيذية بأن ينظر المجلس التنفيذي في إنشاء فريق عامل مخصص لمواصلة المناقشات بشأن إعداد تلك السياسة، تمشياً مع المادة ١١ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، التي تنص على أنه يجوز للمجلس التنفيذي إنشاء أفرقة عاملة مخصصة حسب مقتضى الحال. وتقترح المديرية التنفيذية أن يقدم الفريق العامل المعني بسياسة إشراك أصحاب المصلحة تقريراً عن التقدم المحرز في الاجتماع المقبل للمجلس التنفيذي في عام ٢٠٢٠ بهدف بناء توافق آراء بشأن السياسة وتنفيذها على أساس استثنائي بحلول عام ٢٠٢١.